شركة دويتشه العربية السعودية للأوراق المالية

الإفصاح المتعلق بالركيزة الثالثة
2020م

جدول المحتويات

أ	المتطلبات المحددة للإفصاح	3
1	نطاق التطبيق	3
2	هيكل رأس المال	3
3	كفاية رأس المال	3
4	إدارة المخاطر	4
1-4	الإفصاح العام النوعي عن المخاطر	4
	تحديد المخاطر	4
2-4	الإفصاح عن مخاطر الائتمان	5
	مخاطر الائتمان	5
	عمليات مخاطر الائتمان	5
3-4	الإفصاح عن مخاطر السوق	7
	مسؤوليات وعمليات مخاطر السوق	8
	مراقبة مخاطر السوق	8
4-4	الإفصاح عن المخاطر التشغيلية	8
5-4	الإفصاح عن مخاطر السيولة	11
	الملاحق 1-5	16-12

أ. المتطلبات المحددة للإفصاح

1- نطاق التطبيق

شركة دويتشه العربية السعودية هي الشخص المرخص له الذي تم الكشف له عن الإفصاحات المتعلقة بالركيزة الثالثة،

وهي منظمة من قبل هيئة السوق المالية وتعمل بمقتضى الترخيص رقم 37-07073.

وإن دويتشه العربية السعودية للأوراق المالية هي شركة مساهمة خاصة تأسست في المملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم 1010239773. وفيما يلي الهيكل التنظيمي للشركة كما في 31 ديسمبر 2020م.

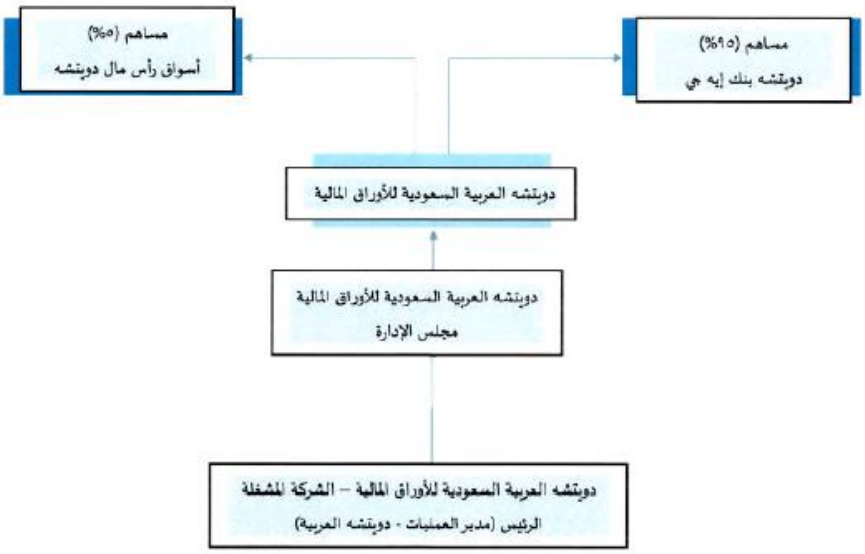

2- هيكل رأس المال

تمتلك شركة دويتشه العربية السعودية للأوراق المالية شريحة أولى لرأس المال بمبلغ 360 مليون ريال سعودي وتتكون الشريحة من رأس مال مدفوع بمبلغ 532 مليون ريال سعودي وإجمالي خسائر متراكمة. وقد وفر المساهمون رأس المال عن طريق الاكتتاب في أسهم الشخص المرخص له (شركة دويتشه العربية السعودية للأوراق المالية).

تم توفير الإفصاح الكامل عن الشريحة الأولى لرأس المال، بشكل ملف منفصل بصيغة إكسل (الملحق 1). وليس لدى شركة دويتشه العربية السعودية للأوراق المالية شريحة ثانية لرأس المال.

3- كفاية رأس المال

تتم إدارة كفاية رأس مال شركة دويتشه العربية السعودية للأوراق المالية من خلال عملية تقييم لكفاية رأس المال الداخلي (ICAAP). وقد تم تصميم هذه العملية بشكل يوفر نظرة مستقبلية على الطلب على رأس المال الاقتصادي، وهي بالتالي تمثل الأساس الرسمي لتقييم احتياجات رأس المال. وتمثل النتائج مؤشراً مرجعياً يتم مقارنة تطور رأس المال الفعلي معه من قبل اللجنة المحلية ذات الصلة.

وتعتبر عملية التخطيط المحلية عملية ديناميكية مكررة تؤخذ في الاعتبار في مراحل مختلفة وعلى مستويات مختلفة. وتتم مراجعة عملية العرض والطلب على رأس مال شركة دويتشه العربية السعودية للأوراق المالية بانتظام. ويتم اتخاذ الإجراءات عند الضرورة لضمان الحفاظ على توازن العرض والطلب.

وتميز شركة دويتشه العربية السعودية للأوراق المالية بين الطلب على رأس المال التنظيمي والاقتصادي. وفي حين أن الطلب على رأس المال التنظيمي يعتمد على حساب الأصول الموزونة بالمخاطر وفقا للمتطلبات التي حددتها الجهة التنظيمية المحلية، فإن الطلب على رأس المال الاقتصادي يعتمد على تقدير قائم على النموذج الداخلي. ويتم استخدام كلا التعريفين لتقييم كفاية رأس المال.

إدارة الطلب على رأس المال

على المستوى المحلي، تعتبر اللجنة ذات الصلة مسؤولة عن مراقبة الرسملة المناسبة لشركة دويتشه العربية السعودية للأوراق المالية من خلال المراجعة ربع السنوية للمخاطر ورأس المال، وهي مطالبة باتخاذ - الإجراء المناسب - بالتعاون مع الخزينة في حالة نشوء طلب على رأس مال إضافي. وتقوم الخزينة بإعداد خطة رأس مال سنوية لكل منطقة لتحديد الطلب المستقبلي على رأس المال ووضع الخطط المناسبة.

إدارة توفير رأس المال

تضطلع اللجنة المحلية لرأس المال والمخاطر ALCO بمسؤولية إدارة رأس المال. وتتضمن مسؤولياتها أيضا التأكد من الامتثال لمتطلبات رأس المال التنظيمي للمجموعة. وفي حالة وجود عجز (أو خطر عجز) محتمل في رأس المال، فإنه يتم اتخاذ إجراء للحد من ذلك (مثال: ابقاء أرباح أو توفير دين ثانوي، أو ضخ مبالغ رأس مالية). وتضمن الخزينة توفير مزيج كاف وفعال من رأس المال من جميع الجوانب وذلك في إطار من التوافق التام مع مجلس الإدارة، والإدارة المالية.

4- إدارة المخاطر

4-1 الإفصاح النوعي العام عن المخاطر

تحديد المخاطر

فيما يتعلق بعملية تحديد المخاطر، يتم تقييم المخاطر بصورة دقيقة من قبل إدارة المخاطر لغرض تغطية جميع المخاطر الجوهرية التي قد تواجهها الشركة.

وتقوم لجنة رأس المال والمخاطر المحلية (ALCO) بتطبيق العملية التالية، بمزيد من التفصيل على أساس سنوي:

- فئات المخاطر: يتضمن تقرير ملف رأس المال والمخاطر، مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة ومخاطر الأعمال ومخاطر السمعة وتركيزات المخاطر وغيرها من المخاطر (إن وجدت). وتتم مراجعة المخاطر المحددة من حيث تأثيرها على الوضع العام للمخاطر. ويتم تقييم شدة المخاطرة وتصنيفها إلى مستوى منخفض أو متوسط أو مرتفع بناءً على هذا الوصف. ويتمثل الهدف الأساسي لهذه العملية في توفير شفافية وفهم كافيين لمسائل المخاطر الحالية والناشئة، وضمان وجود تصور شامل لجميع المخاطر؛ و
- يتم إضافة المخاطر التي تم تحديدها مؤخرا والمخاطر الناتجة عن المنتجات الجديدة إلى الوصف الخاص بكل فئة من فئات المخاطر.

تتم مراقبة المخاطر التي تم تحديدها وإدراجها في تقرير (ملف رأس المال والمخاطر) على أساس ربع سنوي:

- يتم إجراء تقييم نوعي لكل فئة من فئات المخاطر التي تم تحديدها على أنها ذات صلة بالربع الأخير، بهدف لفت انتباه الإدارة إلى التطورات الهامة؛
- يتم وضع نظرة مستقبلية حول تطور فئة المخاطر ذات الصلة؛ و
- يتم تسليط الضوء على التطورات الرئيسية لكل مخاطرة.

تعتبر جهة الاتصال الخاصة بالمخاطر المركزية هي المسؤولة عن الرقابة على مختلف فئات المخاطر، على النحو المفصل في الأقسام أدناه. وتساعد هذا الجهة في ضمان الحفاظ على نظرة شاملة للمخاطر في الشركة وتوفير مستوى إضافي من المراجعة المستقلة عن أقسام المخاطر الأخرى.

4-2 الإفصاح عن مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان

تنشأ مخاطر الائتمان عن جميع المعاملات التي تتضمن مطالبات فعلية أو طارئة أو محتملة ضد أي طرف نظير أو جهة اقتراض أو جهة مدينة (نشير إليها مجتمعة باسم "الأطراف النظيرة")، بما في ذلك تلك المطالبات التي تخطط دويتشه العربية السعودية للأوراق المالية لتوزيعها. وتميز الشركة بين ثلاثة أنواع من مخاطر الائتمان وهي مخاطر التخلف عن السداد ومخاطر الدولة ومخاطر التسوية:

- مخاطر التخلف عن السداد تعني مخاطر فشل الأطراف النظيرة في الوفاء بالتزامات السداد التعاقدية.
- مخاطر الدولة تعني احتمال تعرض الشركة للخسارة في أي دولة لأي سبب من الأسباب التالية: التدهور المحتمل للوضع الاقتصادي، الاضطرابات السياسية والاجتماعية، وتأميم الأصول ومصادرتها، وتنصل الحكومة من المديونية، وضوابط صرف العملات، وانخفاض أو تخفيض قيمة العملة. وتشمل مخاطر الدولة مخاطر نقل الملكية التي تنشأ عندما يتعذر على الجهات المدينة الوفاء بالتزاماتها بسبب عدم القدرة على نقل ملكية الأصول إلى الجهات الأجنبية بسبب التدخل المباشر من قبل المؤسسات السيادية.
- مخاطر التسوية تعني مخاطر فشل تسوية أو تصفية المعاملات. وتنشأ هذه المخاطر عند عدم تبادل النقد والأوراق المالية و/أو الأصول الأخرى في وقت واحد.

تقوم دويتشه العربية السعودية للأوراق المالية بإدارة مخاطر الائتمان وفقا للسياسات والضوابط الإرشادية في مجموعة دويتشة بنك. ولا تشارك الشركة في تقديم تسهيلات ائتمانية. ومع ذلك، تم وضع دليل عام للمسؤوليات وعمليات وأساليب إدارة المخاطر والعمليات كما هو موضح أدناه.

عمليات مخاطر ائتمان

تم وضع تعريف للرغبة في مخاطر الائتمان على مستوى العالم، وتم تقسيم هذه المخاطر إلى قطاعات وأعمال. ونتيجة ذلك، يتم الترخيص بكل تعرض ائتماني فقط إذا كانت هنالك قناعة في قطاع الأعمال المعني بأن التعرض يفي بالمعايير والحدود المعينة مسبقا.

وتقوم إدارة مخاطر الائتمان بتحديد وتقييم وإدارة المخاطر وإعداد التقارير بشأنها. وهي تعمل باستقلالية عن الشركة.

ويجب اعتماد كافة مخاطر الائتمان الجديدة في شركة دويتشه العربية السعودية للأوراق المالية من قبل الأفراد الذين يملكون سلطة ائتمانية مناسبة (كافية لتغطية تعرض مجموعة دويتشه بنك بكاملها وفقا لمبدأ "جهة مدينة واحدة"). وتخضع جميع القرارات المتعلقة بمخاطر الائتمان ذات الصلة بشركة دويتشه للأوراق المالية السعودية لموافقة إدارة الشركة و/أو إدارة مخاطر الائتمان.

المطالبات التي مضى موعد استحقاقها النهائي والمطلوبات متدنية القيمة

تتم تغطية جوانب التحمل والقروض المتعثرة والمخصصات من خلال "سياسة التحمل والقروض المتعثرة ومخصصات خسارة الائتمان – إدارة مخاطر الائتمان" في دويتشه بنك.

وتعتبر إحدى معاملات المركز المالي متعثرة إذا كانت:

- مخصصا أو
- واحدة من مشاكل فئات القروض التالية: غير مستحقة، مضى على موعد استحقاقها النهائي 90 يوما ولا زالت مستحقة، ويتم في هذه الحالة طلب إعادة هيكلة الديون المتعثرة لهذه المعاملة
- كان تصنيف طرف نظير داخلي بأنه + iCC أو أقل.

وتعتبر إحدى معاملات المشتقات بأنها متعثرة في حالة استيفاء أحد المعايير التالية على الأقل:

- التقصير بموجب اتفاقية رئيسية (مثل اتفاقيات الرابطة الدولية لعقود المبادلة والمشتقات، أو رابطة الأوراق المالية العامة أو الاتفاقية الرئيسية الألمانية وما إلى ذلك).
- مضي 90 يوما على استحقاق الكوبونات وغيرها من التدفقات النقدية المشتقة الاخرى لأسباب ائتمانية
- إعادة الهيكلة نتيجة خسارة اقتصادية لأسباب ائتمانية.
- تسجيل تسوية تقييم ائتمان محددة (CVA) على الطرف النظير.
- كان تصنيف طرف نظير داخلي بأنه + iCC أو أقل.

يتم تصنيف الجهة المدينة بأنها متعثرة في السداد إذا تم وضع علامة على جزء كبير من الإجمالي المستحق عليها أو على مبلغ تعرض خاص بها أعلى من حد معين للإشارة بأنها متعثرة عن السداد على مستوى المعاملة، أو في حالة تقدم الطرف النظير بطلب إشهار إفلاسه. وتعرف الجهة المدينة بأنها كيان قانوني وفقا اتفاقية Basel II KOP.

يتم تخفيض قيمة الأصل المالي والإقرار بالخسائر الناتجة عن انخفاض القيمة عند:

- وجود دليل موضوعي على تدني القيمة نتيجة لحدث أو أكثر وقع بعد الإقرار الأولي بالأصل ("حدث الخسارة")؛ و
- أن "حدث الخسارة" (أو الأحداث) له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة من الأصول المالية التي يمكن تقديرها بشكل موثوق.

تدني القيمة وتحديد مخصص معين

يتعرف الخسارة الناتجة عن تدني القيمة بأنها الفرق بين القيمة الدفترية الحالية للأصل والقيمة الدفترية المتدنية (التي تمثل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة والمخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل). وعند التعثر في سداد الائتمان لأحد المشتقات، فإن إدارة مخاطر الائتمان ستقوم بالتعاون مع المالية بتحديد التسوية المناسبة لقيمة الائتمان المطلوب تطبيقها. ويجب إجراء تسوية لقيمة الائتمان المتدنية في حالة حدوث انخفاض جوهري في نوعية ائتمان الطرف النظير، بحيث أن من غير المرجح أن يدفع الطرف النظير كامل التزاماته الائتمانية دون لجوء دويتشه بنك إلى إجراءات مثل اللجوء للضمان. ويخضع وضع المخصصات أيضا لمتطلبات المعيار الدولي رقم 9 لإعداد التقارير المالية.

<u>وكالات التصنيف الائتماني</u>

تستخدم إدارة مخاطر الائتمان تصنيفات داخلية كأساس لتقييم الوضع الائتماني للطرف النظير من أجل اتخاذ قرارات ائتمانية. وحيثما كان ذلك متاحا، يتم أخذ آراء وكالات خارجية (موديز، فيتش، ستنادر آند بور) في الاعتبار كجزء من دراسة العناية الواجبة، ومع ذلك، يتم إجراء تحليل التصنيف الرسمي باستخدام منهجية التصنيف الداخلي في دويتشة بنك .

ويتمثل الغرض من تحليل التصنيف في توثيق ووضع فرضية داخلية سنوية للتصنيف الافتراضي على مستوى الطرف النظير.

ويمتلك دويتشه بنك العديد من بطاقات ومنهجيات التصنيف بهدف تقييم أنواع مختلفة من الكيانات بما في ذلك عملاء الشركة والمؤسسات السيادية وشبه السيادية والمؤسسات المالية (البنوك، شركات التأمين، شركات الوساطة، مديرو الصناديق، صناديق التقاعد، ومحلات صرف العملات وغرف المقاصة). ويستخدم دويتشه بنك أيضا منهجيات داخلية لتقييم فئات الأصول المتخصصة بما في ذلك التوريق والعقارات التجارية.

معالجة التقاص

عند الحصول على الرأي القانوني المناسب، واعتماد التقاص من قبل جهة الاختصاص ذات الصلة، سيتم حساب قيمة التعرض على أساس التقاص لجميع المنتجات التي تغطيها وكالة خدمات ائتمان محددة. وسيتم احتساب التعرض على أساس إجمالي في حالة عدم الموافقة على التقاص.

الضمان

تضطلع إدارة الضمان بمسؤولة توقيع اتفاقيات الضمانات الجديدة من منظور تشغيلي، وإدارة القضايا المتعلقة بالضمان، ومعالجة هامش الضمان، من أجل توفير دعم هامشي من خلال معالجة طلبات النقد الإضافي وبدائل الضمان، والتأكد من أن شروط ترتيبات الضمان مع الأطراف النظيرة يتم تنفيذها بالكامل في جميع الأوقات إضافة إلى تسوية الأصول المضمونة واكتمالها.

ويشتمل معيار شركة دويتشه العربية السعودية للأوراق المالية للضمان المقبول على عملات الأسواق المتطورة الرئيسية والأوراق المالية القابلة للتسويق ذات السيولة العالية والسهلة والفعالة من حيث رأس المال، والتي ينبغي حفظها من قبل دويتشه بنك أو أمناء الحفظ الآخرين المفضلين للشركة. وسيتم النظر في أنواع الضمان غير القياسية على أساس كل حالة على حدة، شريطة موافقة أقسام البنية التحتية / الأعمال ذات الصلة.

وتتم مراقبة تركيز الضمانات بحسب العملة أو المصدر أو فئة الأصول من خلال تقارير دورية تعدها إدارة الضمانات. وفي سياق الأعمال الاعتيادية، تخضع أنواع الضمان المؤهلة لرقابة صارمة وتخفيض في القيمة المحددة للأصول مقابل القيمة السوقية. وهذا يمثل الوسيلة الأساسية التي يتبعها البنك في تجنب التركيز غير المبرر على عملات أقل سيولة أو أنواع غير نقدية من الضمانات.

وعندما ترتبط مخاطر الطرف النظير و/ أو ملف التعرض بشكل وثيق بأنواع الضمانات المقبولة (مخاطر الطريق الخاطئ)، يتم إعادة تقييم التخفيض في القيمة المحددة للأصول لضمان تطبيق المستوى المناسب للتعويض عن الارتباط بين الضمان والجهة المدينة. وإذا ما كان الارتباط جوهريا، فإن إدارة مخاطر الائتمان قد تختار عدم تحديد أي قيمة للضمانات المترابطة.

الإفصاحات الكمية

يتم توفير متطلبات رأس المال بموجب اللوائح المحلية بشكل ملف منفصل بصيغة إكسل، (الملحقان الرابع والخامس).

3-4 الإفصاح عن مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق عن حالة من عدم اليقين فيما يتعلق بالتغيرات في الأسعار السائدة في السوق (بما في ذلك أسعار الفائدة وأسعار الأسهم وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار السلع)، والارتباط بينها ومستويات تقلبها. وقد تم تمييز الأنواع التالية من مخاطر السوق:

- مخاطر أسعار الفائدة (بما في ذلك مخاطر انتشار الائتمان)
- مخاطر الأسهم
- مخاطر سعر الصرف العملات الأجنبية
- مخاطر السلع
- مخاطر السوق الأخرى

تكون مخاطر السوق مشمولة في مخاطر الأنشطة التجارية وغير التجارية، بما في ذلك الديون، والأسهم وأسعار صرف العملات الأجنبية وغيرها من الأوراق المالية والسلع والمشتقات المماثلة. ويقسم دويتشه بنك مخاطر السوق إلى ثلاثة مكونات كما يلي:

- تنشأ **مخاطر السوق** عن التحركات التي تطرأ في السوق على معايير تسعير أصول ومطلوبات القيمة العادلة داخل وخارج المركز المالي؛
- **تنشأ مخاطر التقصير التجاري** عن التخلف في السداد والتغير في الأسعار (والتغيرات اللاحقة في التقييم):
- **تنشأ مخاطر ائتمان الطرف النظير / تسوية تقييم الائتمان** عن تقلب القيمة السوقية لمراكز الطرف النظير لاحتمال تخلف الطرف النظير عن السداد.

وتضم إدارة مخاطر السوق أقساما مركزية وفرق عمل ضمن قطاعات المجموعة.

مسؤوليات وعمليات مخاطر السوق

تتم مراقبة مخاطر السوق ومقارنتها بمجموعة معينة من الحدود. وتتم مراقبة الأنواع التالية من مخاطر السوق بواسطة إدارة مخاطر السوق: مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر العملات، مخاطر الأسهم، مخاطر السلع وتقلبات الأسعار المرتبطة بها. وقد تتضمن أنواع المخاطر التي تواجهها دويتشه العربية السعودية للأوراق المالية نوعا أو أكثر من هذه المخاطر.

مراقبة مخاطر السوق

يتم احتساب مقاييس مخاطر السوق ومراقبة التعرضات ومقارنتها بالحدود الموضوعة

الإفصاحات الكمية

تمت الإشارة بالتفصيل لمتطلبات رأس المال الخاصة بمحفظة المتاجرة ومخاطر الأعمال فيما يتعلق بأنشطة الأعمال في ملف إكسل منفصل (الملحق الثاني).

4-4 الإفصاح عن المخاطر التشغيلية

تنشأ المخاطر التشغيلية عن الخسائر الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والأشخاص والأنظمة أو عن أحداث خارجية. ويتضمن هذا التعريف مخاطر قانونية، لكنه يستبعد مخاطر الأعمال والسمعة.

تدعم دويتشه العربية السعودية للأوراق المالية قدراتها في إدارة المخاطر التشغيلية، بالاستناد إلى برنامج يتكون من ثلاثة خطوط دفاعية، بما في ذلك الزيادة في توضيح أدوار ومسؤوليات خطي الدفاع الأول والثاني في إدارة المخاطر التشغيلية، وتعزيز الحوكمة، وتقديم أدوات مطورة لمساندة عملية تحديد المخاطر وتقييمها.

وتدير دويتشه العربية السعودية للأوراق المالية المخاطر التشغيلية بناء على إطار عمل ثابت يمكّنها من تحديد المخاطر التشغيلية مقارنةً بالرغبة في المخاطرة، والتحديد العام لأشكال المخاطر التشغيلية وتحديد الإجراءات والأولويات المناسبة للحد من المخاطر. وفيما يلي تفصيل للمبادئ الرئيسية للمخاطر التشغيلية:

المبدأ الأول

تتحمل الجهات المعنية بالمخاطر المسؤولية الكاملة عن المخاطر التشغيلية، ويتعين عليهم إدارة الرغبة الخاصة بالمخاطرة. ويتم تحديد هذه الجهات على النحو التالي: خط الدفاع الأول (جميع قطاعات الأعمال) بالنسبة لجميع مخاطر التشغيل الخاصة بها. ويشمل الخط الدفاع الثاني (وظائف البنية التحتية) بالنسبة للمخاطر التشغيلية التي تنشأ في عمليات السيطرة الخاصة بها.

كما تتحمل الجهات المعنية بالمخاطر مسؤولية إدارة جميع المخاطر التشغيلية في أعمالها/ عملياتها من البداية إلى النهاية، وذلك ضمن إطار الرغبة المحددة للمخاطر التشغيلية، وكذلك لتحديد ووضع ضوابط من المستوى الأول والحفاظ عليها. بالإضافة إلى ذلك، تقوم هذه الجهات بالحد من المخاطر المحددة والمقيمة ضمن إطار الرغبة المحددة في المخاطرة من خلال اتخاذ إجراءات علاجية والتأمين وقبول المخاطر أو وقف/ تقليل أنشطة الأعمال.

يقدم مسؤولو الرقابة في القطاعات الدعم للجهات المعنية بالمخاطر، ويضطلعون بمسؤولية تضمين إطار العمل في قطاعات الأعمال أو البنية التحتية ذات الصلة. كما يقومون بتقييم فعالية الضوابط من المستوى الأول، ومراقبة ملف المخاطر المتراكمة، ووضع الإجراءات المناسبة للرقابة والحد من المخاطر في القطاع المعني. كما يقوم هؤلاء المسؤولون بإقامة منتديات حوكمة مناسبة للإشراف على ملف المخاطر التشغيلية وقرار المساندة.

المبدأ الثاني

تقوم الجهات المعنية بمراقبة أنواع المخاطر (مهام التحكم في خط الدفاع الثاني) بوضع إطار عمل إدارة المخاطر وتحديد بيانات الرغبة في المخاطرة فيما يتعلق بأنواع المخاطر التي يواجهونها وتطبيق ضوابط مستقلة أيضا. وتشكل هذه الجهات خط دفاع ثان مستقل يتحكم بأنواع محددة من المخاطر على النحو المبين في تصنيف المخاطر. ونحن نعمل من أجل التنفيذ الكامل لهذه المسؤوليات.

وتتولى هذه الجهات مسؤولية وضع إطار عمل فعال لإدارة المخاطر فيما يتعلق بنوع المخاطر، بما في ذلك وضع والتحكم بالحد الأدنى من معايير المراقبة. كما تقوم هذه الجهات بالتعامل مع المخاطر وتقييمها والإبلاغ عنها في إطار أنواع المخاطر التي يواجهونها، وتحديد الرغبة الخاصة بالمخاطرة وفقا لبيان الرغبة في المخاطرة.

المبدأ الثالث

تقوم إدارة المخاطر التشغيلية بوضع إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية والمحافظة عليه. كما تقوم الإدارة بتطوير والحفاظ على إطار عمل يحدد أدوار ومسؤوليات إدارة المخاطر التشغيلية داخل الشركة، ووضع عملية لتحديد وتقييم المخاطر التشغيلية والحد منها والإبلاغ عنها وتصعيدها. كما تحتفظ إدارة المخاطر التشغيلية بتصنيف للمخاطر التشغيلية وتشرف على استكمال تغطية أنواع المخاطر المحددة في التصنيف من خلال وظائف المراقبة في خط الدفاع الثاني. وهي تراقب أيضا التطبيق ونتائج عملية تقييم المخاطر والمراقبة في الشركة وكذلك تركيزات المخاطر التشغيلية.

المبدأ الرابع

تهدف إدارة المخاطر التشغيلية إلى الحفاظ على رأس مال كافٍ لدعم المخاطر التشغيلية. وهي تتولى مسؤولية تصميم وتنفيذ والمحافظة على نهج مناسب لتحديد مستوى كافٍ من الطلب على رأس المال فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية.

إدارة المخاطر التشغيلية في الشركة

نتولى إدارة المخاطر التشغيلية من خلال إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية الذي يتيح لنا تحديد حجم المخاطر التشغيلية في الشركة بالمقارنة مع القدرة على تحمل الشركة للمخاطر، وتحديد محاور وتركيزات المخاطر التشغيلية بشكل منهج، وتحديد تدابير وأولويات الحد من المخاطر أيضا.

ومن أجل تغطية مجموعة واسعة من أنواع المخاطر التي تتضمنها المخاطر التشغيلية، يتضن إطار العمل في الشركة عدداً من أساليب إدارة المخاطر التشغيلية التي تهدف إلى إدارة المخاطر التشغيلية في الشركة بصورة فعالة، والتي تستخدم لتحديد المخاطر التشغيلية وتقييمها والحد منها:

- تجميع بيانات الخسارة: يشمل التجميع المتواصل لأحداث الخسارة الناتجة عن المخاطر التشغيلية بصفته متطلب مسبق لإدارة المخاطر التشغيلية، تحليلات مفصلة، وتحديد إجراءات الحد من المخاطر وتوفير المعلومات في الوقت المناسب للإدارة العليا. ويتم تسجيل جميع الخسائر التي تتجاوز السقف المحدد في نظام الشركة ("dbIRS").

- يتم تحفيز عملية الدروس المستفادة من الأحداث، بما في ذلك الخسائر القريبة والتي تكون أعلى من السقف المحدد. وتشمل هذه العملية على سبيل المثال لا الحصر:

- تحليلات المخاطر المنهجية، بما في ذلك وصف بيئة العمل التي حدثت فيها الخسارة، والأحداث السابقة، والخسائر المتقاربة ومؤشرات المخاطر الرئيسية المرتبطة بحدث معين.
- تحليل السبب الجذري
- مراجعة التحسينات على الرقابة وغيرها من الإجراءات لمنع تكرار المخاطر أو الحد منها

- تقييم التعرض للمخاطر المتبقية

يتم متابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية المحددة في هذه العملية بشكل منهجي وإبلاغ الإدارة العليا بها شهريا

- تحليلات السيناريو: نستكمل ملف المخاطر في الشركة باستخدام مجموعة من السيناريوهات بما في ذلك حالات خارجية ذات صلة يتم توفيرها من خلال قاعدة بيانات عامة، وسيناريوهات داخلية إضافية، نقوم من خلالها باستخدام المعلومات المتعلقة بأحداث الخسارة الخارجية التي تحدث في القطاع المصرفي بشكل منهجي لمنع وقوع حوادث مماثلة في الشركة، على سبيل المثال من خلال تحليلات الغوص العميق أو إجراء مراجعة لملف المخاطر.

- تحديد المخاطر الناشئة: نقوم بتقييم واعتماد أثر التغييرات على ملف المخاطر التي تنشأ في الشركة بسبب المنتجات الجديدة وأنشطة الاستعانة بمصادر خارجية والمبادرات الاستراتيجية وأنظمة المواد والتغييرات التي تطرأ على العمليات. وحال تحديد المخاطر التشغيلية وتقييمها، تتم مقارنتها بالبيان المناسب للرغبة بالمخاطرة والحد منها أو قبولها. ولا يمكن قبول المخاطر التي تنتهك اللوائح والتشريعات الوطنية أو الدولية السارية، ويجب الحد من هذه المخاطر حال تحديدها.

-الحد من المخاطر: عندما نقوم بتطبيق تدابير الحد من المخاطر، فإننا، نقوم بمراقبة القرارات المتعلقة بها. ويجب قبول المخاطر التشغيلية المتبقية التي تم تصنيفها بأنها هامة أو أعلى من ذلك ومراجعتها من قبل قسم تحمل المخاطر لاتخاذ قرار بشأنها من قبل إدارة المخاطر التشغيلية.

-نقوم بإجراء تحليلات المخاطر البارزة التي يتم فيها النظر بعين الاعتبار لنتائج النشاطات المذكورة أعلاه. وتعتبر هذه التحليلات بمثابة مدخلات أساسية لاستراتيجية إدارة المخاطر التشغيلية السنوية وعملية التخطيط، وهي تهدف إلى تحديد أكثر مخاطر الشركة أهمية من حيث احتمال حدوثها وشدتها.

- تستخدم مؤشرات المخاطر الرئيسية لمراقبة حجم المخاطر التشغيلية وتنبيه الشركة إلى المشكلات التي قد تحدث في المستقبل في الوقت المناسب. وتمكن هذه المؤشرات من مراقبة ثقافة التحكم وبيئة العمل في دويتشه العربية السعودية للأوراق المالية، وتحفيز إجراءات الحد من المخاطر أيضا. كما أنها تسهل الإدارة المستقبلية للمخاطر التشغيلية اعتمادا على إشارات الإنذار المبكر.

ويتم استخدام مهام ومنهجيات وأدوات إضافية يتم تطبيقها من قبل الجهات المسؤولة المعنية بمراقبة أنواع المخاطر في خط الدفاع الثاني لاستكمال إطار عمل المخاطر التشغيلية والتعامل مع أنواع محددة من المخاطر تشمل على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

-المخاطر القانونية: تتمثل مسؤولية قسم المخاطر القانونية في الإدارة القانونية في الشركة حصريا في تحديد وإدارة المخاطر القانونية. ويضطلع القسم بمجموعة واسعة من المهام التي تهدف إلى إدارة المخاطر القانونية بشكل استباقي، بما في ذلك: إعداد وتنفيذ والإشراف على برنامج سنوي لتقييم المخاطر القانونية يحلل المخاطر القانونية الحالية والتاريخية، واعتماد الموافقة على مراجعات المحفظة الناتجة وخطط الحد من المخاطر والمشاركة فيها علاوة على إدارة عملية الدروس القانونية المستفادة.

-تتم إدارة المخاطر التشغيلية الناتجة عن الاستعانة بمصادر خارجية بواسطة عملية إدارة مخاطر الموردين. ويتم تقييم وإدارة المخاطر الناتجة عن الاستعانة بتلك المصادر بشكل فردي بالنسبة لجميع الترتيبات المتعلقة بهذه المصادر، وذلك وفقًا لسياسة إدارة مخاطر موردي الشركة، وإطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية.

- تتم إدارة مخاطر الاحتيال على أساس المتطلبات القانونية والتنظيمية من خلال منهج قائم على المخاطر والذي يخضع لسياسة مكافحة الاحتيال في الشركة، وإطار العمل المناسب للالتزام ومكافحة غسل الأموال

- نقوم بإدارة مخاطر استمرارية الأعمال من خلال برنامج إدارة استمرارية الأعمال الذي يحدد الإجراءات الأساسية لنقل أو استعادة العمليات وذلك استجابةً لمستويات مختلفة من التوقف في الأعمال. ويقوم كل قسم وبنية تحتية في الشركة من خلال هذا البرنامج بوضع خطة استمرارية الأعمال والمحافظة عليها واختبارها دوريا لتعزيز مفهوم الخدمة المستمرة والموثوقة.

- تعتبر المخاطر التشغيلية مقاييس لإدارة تقنية المعلومات. ويتم تصنيف التطبيقات والبنية التحتية لتقنية المعلومات وتقييمها على أساس منتظم. كما يتم وضع الأسس اللازمة لمراقبة الاستقرار. وتُستخدم المخرجات الرئيسية لبيئة التقييم والتحكم المحددة كمدخلات لمؤشرات المخاطر الرئيسية أو التقييمات الذاتية.

الإفصاحات الكمية

تم شرح متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية وفقًا للمنهج التنظيمي المعتمد بالتفصيل في ملف اكسيل منفصل - (الملحق الثاني).

تقييم مخاطر السيولة

يتمثل النشاط الرئيسي لشركة دويتشه العربية السعودية للأوراق المالية في إبرام اتفاقيات مبادلة الأسهم بالنيابة عن العملاء، ويتم تمويل هذه الاتفاقيات بأكملها مسبقًا من قبل العملاء وفقا للمتطلبات التنظيمية. وبالتالي، فإن الشركة معرضة لمخاطر سيولة منخفضة للغاية.

بناء على ذلك، خلصت الخزينة إلى عدم وجود حاجة حاليا لإجراء اختبارات إجهاد السيولة في الشركة. وستشكل أي تغييرات على نموذج أعمال الشركة حافزا لمراجعة تقييم مخاطر السيولة والحاجة إلى تنفيذ اختبار الإجهاد.

أدوات إدارة السيولة

يتم إجراء مراجعة دورية لتمويل وتسهيلات الوضع النقدي لغرض تقييم ما إذا كان هناك أي تغيير جوهري يستدعي إجراء مراجعة لتقييم السيولة وتصعيدها إلى هيئات الحوكمة ذات العلاقة.

5-4 الإفصاح عن مخاطر السيولة

التمويل

وفر دويتشه بنك أيه جي خطوط تمويل متاحة لدويتشه العربية السعودية للأوراق المالية قي الأوقات الاعتيادية وغير الاعتيادية.

ويقوم دويتشه بنك بإجراء اختبارات إجهاد السيولة المنتظمة على مستوى المجموعة، وقد تم تصميم هذه الاختيارات بشكل يمكن البنك من التغلب على أحداث إجهاد محددة مسبقا (على مستوى كل من السوق والبنوك وعلى مستوى الاثنين مجتمعين). وتتضمن اختبارات الإجهاد هذه المراكز ذات الصلة بمخاطر السيولة في الشركة.

الإفصاحات الكمية

تمتلك شركة دويتشه العربية السعودية للأوراق المالية شريحة أولى لرأس المال تبلغ 390 مليون ريال سعودي. ويتم حفظ الجزء الأكبر من الأموال بشكل ودائع قصيرة الأجل في بنك خارجي. بالإضافة إلى ذلك، للشركة خط تمويل جاهز في دويتشه بنك إيه جي من أجل تلبية متطلبات السيولة. وتتوفر تفاصيل الإيداعات النقدية في ملف إكسيل منفصل (الملاحق من الأول إلى الخامس).

الملحق 1 – الإفصاح عن قاعدة رأس المال

قاعدة رأس المال	ألف ريال سعودي
الشريحة الأولى لرأس المال	
رأس المال المدفوع	532,235
أرباح مبقاة مراجعة	-177,995
علاوة الإصدار للسهم	0
احتياطيات (خلاف احتياطيات إعادة التقييم	5,422
مساهمة الشريحة الأولى لرأس المال	0
اقتطاعات من الشريحة الأولى لرأس المال	
إجمالي الشريحة الأولى لرأس المال	**359,662**
الشريحة الثانية لرأس المال	
ديون ثانوية	0
أسهم ممتازة تراكمية	0
احتياطيات إعادة التقييم	0
اقتطاعات أخرى من الشريحة الثانية لرأس المال (-)	0
اقتطاعات للوفاء بحد الشريحة الثانية لرأس المال (-)	0
إجمالي الشريحة الثانية لرأس المال	**0**
إجمالي قاعدة رأس المال	359,662

الملحق الثاني – الإفصاح عن كفاية رأس المال

App II: Disclosure on Capital Adequacy					
Exposure Class	**Exposures before CRM SAR '000**		**Net Exposures after CRM SAR '000**	**Risk Weighted Assets SR '000**	**Capital Requirement SAR '000**
Credit Risk					
On-balance Sheet Exposures					
Governments and Central Banks		612	612	122	17
Authorised Persons and Banks		400,553	400,553	86,276	12,079
Corporates					
Retail					
Investments					
Securitisation					
Margin Financing					
Other Assets		9,890	9,890	60,513	8,472
Total On-Balance sheet Exposures		411,055	411,055	146,911	20,568
Off-balance Sheet Exposures					
OTC/Credit Derivatives					
Repurchase agreements					
Securities borrowing/lending					
Commitments					
Other off-balance sheet exposures					
Total Off-Balance sheet Exposures		0	0	0	0
Total On and Off-Balance sheet Exposures		411,055	411,055	146,911	20,568
Prohibited Exposure Risk Requirement		0	0	0	0
Total Credit Risk Exposures		411,055	411,055	146,911	20,568
Market Risk	Long Position	Short Position			
Interest rate risks					
Equity price risks					
Risks related to investment funds					
Securitisation/resecuritisation positions					
Excess exposure risks					
Settlement risks and counterparty risks					
Foreign exchange rate risks	1,998	-800			152
Commodities risks.					
Total Market Risk Exposures	1,998	-800			152
Operational Risk					13,024
Minimum Capital Requirements					33,744
Surplus/(Deficit) in capital					325,918
Total Capital ratio (time)					10.66

الملحق 3 – الإفصاح عن وزن مخاطر الائتمان

App III: Disclosure on Credit Risk's Risk Weight

Risk Weights	Exposures after netting and credit risk mitigation												
	Governments and central banks	Administrative bodies and NPO	Authorised persons and banks	Margin Financing	Corporates	Retail	Past due items	Investments	Securitisation	Other assets	Off-balance sheet commitments	Total Exposure after netting and Credit Risk Mitigation	Total Risk Weighted Assets
0%													
20%	612		392,846									393,458	78,692
50%													
100%			7,707									7,707	7,707
150%													
200%													
300%										2,440		2,440	7,320
400%													
500%													
714% (include prohibited exposure)										7,450		7,450	53,193
Average Risk Weight	20%		22%							612%		36%	
Deduction from Capital Base													

الملحق 4 – الإفصاح عن التعرض المصنف لمخاطر الائتمان

App IV: Disclosure on Credit Risk's Rated Exposure

Exposure Class	Long term Ratings of counterparties							
	Credit quality step	1	2	3	4	5	6	Unrated
	S&P	AAA TO AA-	A+ TO A-	BBB+ TO BBB-	BB+ TO BB-	B+ TO B-	CCC+ and below	Unrated
	Fitch	AAA TO AA-	A+ TO A-	BBB+ TO BBB-	BB+ TO BB-	B+ TO B-	CCC+ and below	Unrated
	Moody's	Aaa TO Aa3	A1 TO A3	Baa1 TO Baa3	Ba1 TO Ba3	B1 TO B3	Caa1 and below	Unrated
	Capital Intelligence	AAA	AA TO A	BBB	BB	B	C and below	Unrated
On and Off-balance-sheet Exposures								
Governments and Central Banks			612					
Authorised Persons and Banks		382,459		18,094				
Corporates								
Retail								
Investments								
Securitisation								
Margin Financing								
Other Assets				6,842				3,048
Total	0	382,459	612	24,936	0	0	0	3,048

الملحق 5 – الإفصاح عن الحد من مخاطر الائتمان

App V: Disclosure on Credit Risk Mitigation (CRM)

Exposure Class	Exposures before CRM	Exposures covered by Guarantees/ Credit derivatives	Exposures covered by Financial Collateral	Exposures covered by Netting Agreement	Exposures covered by other eligible collaterals	Exposures after CRM
Credit Risk						
On-balance Sheet Exposures						
Governments and Central Banks	612					612
Authorised Persons and Banks	400,553					400,553
Corporates						
Retail						
Investments						
Securitisation						
Margin Financing						
Other Assets	3,048					3,048
Total On-Balance sheet Exposures	404,213	0	0	0	0	404,213
Off-balance Sheet Exposures						
OTC/Credit Derivatives						
Exposure in the form of repurchase agreements						
Exposure in the form of securities lending						
Exposure in the form of commitments						
*Other Off-Balance sheet Exposures						
Total Off-Balance sheet Exposures	0	0	0	0	0	0
Total On and Off-Balance sheet Exposures	404,213	0	0	0	0	404,213